

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٤٥

الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

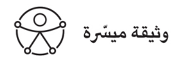
تقريرا الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/729)

1533822 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقريرا الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/729)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/729، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد موليه.

السيد موليه (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأنالحالة في دارفور.

يقدم تقرير الأمين العام (S/2015/729) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، والمعروض على المجلس، معلومات مستكملة وتحليلا للنزاع والوضع السياسي والبيئة التشغيلية في دارفور، فضلا عن الجهود المبذولة لتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسألقي الضوء على التطورات الرئيسية التي حددت في التقرير وخلال الشهر الماضي.

وكما وُصف في التقرير، فإن الحالة الأمنية عموماً في دارفور لا تزال هشة ولا يمكن التنبؤ بها. ومن كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، نفذت قوات حكومة السودان المرحلة الثانية من عملية ''الصيف الحاسم'' لمكافحة التمرد محققة مكاسب كبيرة على الحركات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق. وأدت هذه العملية، التي تنطوي على سلسلة من المواجهات البرّية العنيفة والقصف الجوي، إلى تشريد أكثر من ١٠٤ ٠٠٠ شخص تم التأكد منهم مؤخراً، فضلاً عن ٦٩ ٠٠٠ حالة غير مؤكدة معظمها موجود في منطقة شرق جبل مرّة التي يصعب الوصول إليها. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٥، باستثناء الاشتباكات المتقطعة مع جيش تحرير السودان/عبد الواحد، الذي لا يزال في شرق جبل مرّة، حافظت القوات الحكومية على توقف عملياتي خلال موسم الأمطار.

وعلى العكس من ذلك، لم يتوقف القتال فيما بين القبائل، الذي لا يزال مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في دارفور ونجم عنه حوالي ثلث مجموع الوفيات المرتبطة بالنزاع و ٤٠ في المائة من التشريد حتى الآن هذا العام. وازدادت تفاقم هذه النزاعات بمشاركة الجماعات المسلحة المحلية في عمليات مكافحة التمرد ضد الحركات المسلحة، وحصولها على الأسلحة، واستمرار بسط نفوذها محلياً وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب على الاعتداء على قبائل أخرى وغيرها من الأنشطة الإجرامية. وقد حاولت حكومة السودان، ولا سيما على مستوى الدولة، احتواء العنف من خلال التعجيل بنشر قوات الأمن في المناطق المشتعلة في شمال وشرق وجنوب وغرب دارفور، وتنظيم الوساطة بين القبائل لوقف الأعمال العدائية. ومع ذلك، فإن الأسباب الكامنة وراء هذه النزاعات، المتعلقة باستخدام وإدارة الموارد وإفلات الجهات الفاعلة المشاركة في أعمال العنف من العقاب، لم يتم التصدي لها بعد.

وفيما يتعلق بالمفاوضات، وبعد الإعلانات السابقة في هذا الصدد، أصدر الرئيس البشير في ٢٨ أيلول/سبتمبر

مرسوماً يقضي بوقف أعمال القتال لمدة شهرين في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وعفواً غير مشروط عن أعضاء المعارضة السياسية والمسلحة السودانية الذين يقررون المشاركة في عملية الحوار الوطني. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الجبهة الثورية السودانية، عقب اجتماع لقيادتها عقد في باريس، وقف الأعمال العدائية من طرفها لمدة ستة أشهر في دارفور والمنطقتين وفقاً لخريطة الطريق الخاصة بها المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر. وتوفّر خريطة الطريق حماية أكبر للمدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء محادثات السلام والحوار الوطني.

ولكن هذه الإشارات الإيجابية لم تقلل من مستوى انعدام الثقة بين الجانبين. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق الرئيس البشير الحوار الوطني في الخرطوم من دون مشاركة من الجماعات المعارضة المسلحة وغير المسلحة. وقد تعهّد الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية بتهيئة بيئة مواتية من أجل مشاركة جميع المواطنين في الحوار والإفراج عن المحتجزين السياسيين الذين لم توجه إليهم تهمة ارتكاب جرم، وسلط الضوء على استعداد الحكومة للدخول في مناقشات بشأن وقف دائم لإطلاق النار مع الحركات المسلحة.

وأكدت المعارضة السياسية والمسلحة السودانية من جديد، في بياناتها اللاحقة إلى وسائط الإعلام، على مقاطعتها للعملية في ظل عدم وجود بيئة مواتية لحوار حقيقي، فضلاً عن استعدادها للمشاركة في اجتماع ما قبل الحوار في أديس أبابا تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ومن المتوقع الآن أن يعقد اجتماع لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، تليه محادثات لوقف الأعمال القتالية في دارفور والمنطقتين التي كان عقدها مقرراً في البداية الأسبوع المقبل، في أديس أبابا في الفترة من ١٦ إلى ١٧ والفترة من ١٨ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلتّ العملية المختلطة والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني تواجه تحديات تشغيلية هائلة في دارفور. واستمرت حكومة السودان في تقييد الحركة الجوية والبرية للعملية المختلطة والجهات الإنسانية الفاعلة في المقام الأول إلى مناطق النزاع بدعوى الشواغل الأمنية. إن تأخير الحكومة التخليصَ الجمركي لحاويات العملية المختلطة ورفضه، بما في ذلك الحصص الغذائية وتأشيرات الدخول للموظفين، هدد بأن يقوض إلى حد كبير الجهود المبذولة لتنفيذ الولاية.

وأُعربُ عن ارتياحي لإبلاغ المجلس بأن السلطات أفرجت عن ٥٢ حاوية من أصل ١٩٠ كانت محتجزة في بورتسودان سابقاً، ويجري نقلها إلى مستودعات في الخرطوم من أجل المزيد من عمليات التفتيش وبعد ذلك نقلها إلى البعثة. ومن المتوقّع تخليص ٥٢ حاوية أخرى ونقلها إلى الخرطوم هذا الأسبوع. أما الحاويات المتبقية والبالغ عددها ٨٦ فهي في مختلف مراحل عملية التخليص الجمركي. وعلاوة على ذلك، قامت العملية المختلطة بنجاح وكجزء من خطتها للطوارئ في هذا السياق بالنقل الجوي لمواد غذائية مشتراة محلياً من الخرطوم إلى الفاشر والجنينة ونيالا. ولم يُحرَز تقدم في إصدار التأشيرات منذ الإحاطة الإعلامية للسيد لادسوس أمام المجلس قبل أسبوعين.

وبالإضافة إلى هذه القيود التشغيلية، سُجلت في الأشهر الأربعة الماضية زيادة في الهجمات ضد العملية المختلطة وأفرادها في دارفور، بما في ذلك قتل أحد أفراد حفظ السلام من جنوب أفريقيا على يد جماعة مسلحة شمالي مليط، في شمال دارفور، في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن أحر تعازيّ إلى أسرته وإلى حكومة جنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من هذه العقبات الكبيرة، لا تزال العملية المختلطة ثابتة في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية ومعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الولاية. ورداً على تزايد مستويات العنف

القبلي وفي إطار أولوياتها الاستراتيجية، دعمت العملية المختلطة الوساطة في النزاع القبلي عن طريق بناء القدرات والمشاركة مع الحكومة الوطنية والمحلية والوسطاء التقليديين وزعماء القبائل وقادة المجتمعات المحلية والسلطة الإقليمية لدارفور. وفي هذا الصدد، ركزت البعثة أيضاً جهودها على تطوير قدرة الإنذار المبكر وغيرها من التدابير الوقائية مع أصحاب المصلحة المحليين، إذ تشجّع الحوار بين المجتمعات المحلية الزراعية والرعوية وتدعم المؤسسات المحلية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

ودعماً لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وعلى الرغم من التوترات المحيطة بالتنافس على القيادة بين الموقّعين عليها، واصلت العملية المختلطة تيسير تسريح المقاتلين السابقين من حركة التحرير والعدالة والحركة السودانية من أجل العدل والمساواة ودعم عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. وبعد تمديد فترة ولاية السلطة الإقليمية لدارفور لمدة سنة إضافية في حزيران/يونيه، أعلن الرئيس البشير في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إجراء استفتاء لتحديد الوضع الإداري لدارفور في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

ووفقاً للقرارين ٢١٧٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، واصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري عملهما بشأن وضع خطة عملياتية للنقل التدريجي وعلى مراحل للمهام إلى الفريق، مع تحديد المهام التي سيجري القيام بها على نحو مشترك أو نقلها ومتطلبات الميزانية اللازمة. ومن المتوقع أن تركز المراحل الأولى من العملية على بناء القدرات لآليات الوقاية من العنف الجنسي والجنساني، والأنشطة المشتركة في قطاع الشرطة والعدالة والسجون.

وفيما يتعلق باستراتيجية الخروج، اجتمع نائب الأمين العام، ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزير خارجية السودان على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر لمناقشة إطار من التعاون بشأن تنفيذ ولاية العملية المختلطة وشكل استراتيجية الخروج القائمة على المعايير والمعالم المحددة من قبل مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ومن المتوقع أن تستمر المناقشات الثلاثية في وقت مبكر من تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أختتم بياني بتعليقات عن الحالة العامة في دارفور، والعلاقة بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وحكومة السودان. ويقتضي التوصل إلى حل شامل للنزاع في دارفور على نحو يسمح بعودة أكثر من ٢,٦ مليون من المشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية التوصل إلى تسوية سياسية بين الحكومة والحركات المسلحة في المقام الأول. وبالتالي فإن اعتزام الأطراف الشروع في مناقشات بشأن وقف أعمال القتال، فضلا عن الحوار الوطني في أديس أبابا، يمثّل خطوة جديرة بالثناء في ذلك الاتجاه. ومن الأهمية بمكان أن تعقد تلك الاجتماعات في الموعد المقرر لها وأن توفر الزخم المطلوب لإجراء محادثات مباشرة وشاملة بشأن دارفور.

وأود أن أحث حكومة السودان على مواصلة تعاونها الحالي في كفالة تسريع إجراءات تخليص الحصص الغذائية لليوناميد وإيصالها إلى البعثة. ولكي تعيد الحكومة بناء علاقات التعاون التام مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن اليوناميد وتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بصورة فعالة، أود أن أدعو الحكومة مرة أخرى إلى رفع جميع القيود المفروضة على حرية تنقّل أفراد البعثة وأصولها، وخاصة فيما يتعلق بتمكين البعثة من الوصول إلى مناطق النزاع، والأهم من ذلك إصدار التأشيرات لأفرادها، بما يتفق مع الأحكام الواردة في اتفاق مركز قوات اليوناميد.

أخيرا، وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد أعلن الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالأمس عن تعيين السيد مارتن أوهومويبهي، ممثل نيجيريا، بصفته ممثلهما الخاص

المشترك الجديد المعني بدارفور ورئيسا للعملية المختلطة. وأود، باسم الأمين العام، أن أهنئ السيد أوهومويبهي على تعيينه. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد أبيودون أولوريمي باشوا، على تفانيه من أجل تحقيق السلام في دارفور، وعلى جهوده الدؤوبة للوفاء بولاية اليوناميد خلال فترة ولايته بصفته القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك في العام الماضي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موليت على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): باسم حكومة السودان، وباسمي، أود أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الدوري (S/2015/729) عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعلى متابعته الشخصية واللصيقة لعمل هذه البعثة التي شهدت انخراط الحكومة السودانية في هذه العملية منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وأرجو أن أتوجه بالشكر والتقدير أيضا إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وجميع المسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام على ما أبدوه من حسن التعاون لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وأتقدم بالتعازي الحارة لحكومة جنوب أفريقيا الصديقة وأسرة جندي اليوناميد الذي لقي مصرعه في دارفور على تضحيته بحياته. إننا ندين أعمال الجماعات المسلحة التي غالبا ما يكون رسل السلام ضحايا لها.

إننا نعبِّر عن قلقنا العميق للإشارات التي وردت في أكثر من موضع في التقرير عن ''عدم تحقيق تقدم نحو الحل السلمي'' وعن ''الانشغال العميق باستمرار غياب التسوية السياسية في دارفور''، وما أعلنه السيد الأمين العام بأنه يعيد تأكيد الدعوة لمفاوضات مباشرة بين الحكومة والحركات المسلحة في دارفور فورا و ''دون أي شروط مسبقة''. وأرجو مخلصا ألا يكون الالتزام بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور لعام ٢٠١١ شرطا من هذه الشروط المسبقة التي يتحفظ عليها. فلا يوجد بديل لهذه الاتفاقية ذات الطبيعة الدولية المتفاوض عليها. والتخلي عنها لا يعني غير العودة لدوامة العنف ولا يعني غير العودة لاستمرار حالة النزاع التي تجاوزها واقع الحال في دارفور.

وإننا ندعو مجلسكم الموقر إلى الاطلاع على نتائج اجتماعات اللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام، المكونة من حكومة السودان والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ودول الجوار وشركاء السلام الدوليين، والتي تجتمع مرتين في العام لإزالة العقبات التي تعترض سير تنفيذ الاتفاقية. إن إيلاء الاهتمام الدولي الكافي لهذه اللجنة ذات المرجعية الدولية كفيل بإزالة كافة عقبات التنفيذ. كما أن خلق هذه الآلية يشكّل سبقا هاما في مسيرة التسوية السلمية للنزاعات في كل العالم.

ينتظم السودان هذه الأيام الحوار الوطني الجامع الذي دعا إليه وبادر به السيد رئيس جمهورية السودان، والذي يشمل الحركات والمجموعات المسلحة في دارفور التي تتخذ من العنف وسيلة لبلوغ الأهداف السياسية، ويهدف إلى استشراف المرحلة السياسية المقبلة في تاريخ السودان بالتوافق على صيغة دستور دائم يكون بديلا للدستور المؤقت لعام ٢٠٠٥، والذي كان له الفضل في مرحلته الزمنية المحددة في تطبيق مبدأ تقرير المصير لجنوب السودان وقيام استفتاء كانت نتيجته قيام دولة جنوب السودان المستقلة.

وفي نيسان/أبريل جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية العامة في كل أنحاء البلاد، بما في ذلك في ولايات دارفور الخمس. ونحن نعلم جميعا أن إجراء انتخابات ناجحة لا تعكر صفوها أي أحداث عنف في منطقة نزاع داخلي هي أسطع دليل على عودة الحياة إلى طبيعتها في منطقة النزاع. وأرجو أن

أذكّر في هذا الصدد بأن إجراء أي انتخابات في أي مكان في العالم حدث فيه نزاع مسلح هو إجراء لحالة ما بعد النزاع. وأرجو أن تأخذوا هذا الأمر في اعتباركم دائما.

لا يعني ما تقدم خلو ولايات دارفور من حوادث عنف، غير أن هذه الحوادث لا تنمُّ عن نشوب نزاع داخلي بالتحديد والتعريف الواردين في القانون الدولي، خاصة في المرفق الثاني لعام ١٩٩٧ لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، ولا بالتوصيف السياسي والواقعي للأحداث الأمنية في دارفور. وأرجو أن أحيلكم إلى الفقرات ١٦ و ٢٥ و ٢٧ من تقرير الأمين العام الذي أمامنا والذي نحن بصدده الآن، والتي تفيد وتدل على أن الأعمال الإجرامية من سرقة وسطو مسلح وخطف المركبات وغيرها يقوم بها منتهكو القانون من الأفراد.

هذه الحقائق والوقائع التي ذكرناها إجمالا، تدلنا بطريقة لا لبس فيها إلى انتقال النزاع في الحقيقة من حالة ''إدارة النزاع'' إلى حالة ''إنهاء النزاع''. وذلك يتطل الآن الانكباب على العمل التنموي وإزالة الآثار البليغة التي أحدثها التصحر والتدهور البيئي في دارفور. وذلك لا يتم بدوره إلا بوفاء المجتمع الدولي بتعهداته المالية والتنموية على ضوء المعالم التي وضعتها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

إن مما يثير قلقنا هو تعرض دوريات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في عدد من الحالات، لهجمات من قبل أفراد أو مجموعة من الأفراد الذين يعملون بنية السلب والنهب، ويقلون كثيرا عن حجم دوريات العملية من حيث العدد والتسليح، و لم تبد العملية أي مقاومة. وإذا أخذنا مهمة حماية المدنيين وحق الدفاع عن النفس المتوفر للعملية، فإن التساؤلات المتزايدة بمرور الوقت، والتي تثار من وقت لآخر، عن ملاءمة وجدوى وجود قوات العملية لها ما يبررها.

إن علينا، مع الأسف، النظر بالكثير من الحرص والتمحيص في لغة الأرقام التي لجأ إليها التقرير في بعض المواضع. فقد لجأ التقرير مثلا إلى اجتزاء واقتطاع بعض الوقائع من سياقها الطبيعي والمنطقي، كما سنرى لاحقا في اتهام الحكومة السودانية بحجب إصدار التأشيرات لمنتسبي العملية المختلطة. كذلك، فإن أرقام النازحين غير دقيقة ولا تأخذ في الاعتبار مثلا أن المواجهات القبلية، والتي يعقبها مباشرة محاصرة واحتواء هذه المواجهات كما ورد في التقرير من قبل السلطات الولائية عن طريق نُظم الصلح والجودية السائدة في دارفور منذ قرون طويلة وإنشاء مناطق عازلة بين المتحاربين، ينتج عنها عودة النازحين إلى قراهم وبلداهم دون أن تنعكس هذه العودة على الأرقام التي اعتمد عليها التقرير.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود ما يمكن أن نسميه بالتروح المؤقت لمن يمتهنون الزراعة، بفضل المغريات المادية التي تتوفر في معسكرات النازحين، حيث يعودون طوعا إلى قراهم وأراضيهم المحيطة بهذه القرى لزراعتها في موسم الأمطار، ثم ينقلبون بعد ذلك سراعا إلى المعسكرات. إن وجود هذا التروح المؤقت لم يؤخذ تماما في الاعتبار عند إيراد هذه الأرقام، ونرجو أن نحيلكم هنا إلى إحصائيات السلطة الإقليمية لدارفور، المنشأة بموجب وثيقة الدوحة للسلام بشأن النازحين، وهي تتصادم تماما مع الأرقام التي ذكرها التقرير.

لقد ثار جدل واسع هنا في أروقة الأمم المتحدة في الأسابيع المنصرمة عن مسألتين، أتى تقرير الأمين العام الذي نحن بصدده على إيرادهما. أولا، حجب تأشيرات الدخول عن منتسبي العملية. وإجمالا، أرجو أن أحيلكم إلى نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الصادرة في الخرطوم عن شهر أيار/مايو ٢٠١٥، عن أن نسبة الاستجابة لطلبات التأشيرة وأذونات السفر بلغت ما بين ٨٦ إلى ٩٦ في المائة. إن ذكر أرقام جزافية عن التأشيرات التي لم تصدر وإخراجها عن سياقها العام والمنطقي لا يُقصد به، في رأينا، إلا اتهام الحكومة بعدم التعاون وتعطيل عملية حفظ السلام.

وإضافة إلى ذلك، أصرت العملية على فصل عدد من الموظفين المحليين، ثم أحلت بدلا عنهم موظفين دوليين، طلبت لهم تأشيرات دخول على نقيض توصيات فريق المراجعة الاستراتيجية التي قضت بتخفيض وظائف الأمن للموظفين الدوليين وإحلالهم بموظفين محليين. وأرجو هنا، وأكرر الرجاء مرات، أن يتمعن الجميع في هذا المجلس الموقر في المعلومات الخاصة بالمخالفات التي يجب إجراء تحقيق حولها، والتي ارتكبتها العملية عند التقدم لوزارة الخارجية بطلبات إصدار تأشيرات الدخول لمنتسبيها، والأرقام موجودة هنا، وأرجو أن يسمح رئيس المجلس بتوزيعها. ببساطة، فقد مارست حكومة السودان حقها السيادي الذي لا ينازعها فيه أحد في حدود واضحة من المنطق والمعقولية.

ثانيا، تخليص حاويات الأغذية في ميناء بور سودان. لقد كان في الإمكان تماما حل مشكلة الحاويات قبل أن تتفاقم إذا التزمت العملية، خاصة رئيسها المؤقت، بما تم الاتفاق عليه وبما تم إخطاره به من الالتزام بالإجراءات الجمركية المعمول بها في تقديم قوائم محتويات هذه الحاويات مسبقا، وهو ما لم تقم به العملية. كما أن العملية لم تشأ إبلاغ وزارة الخارجية بالأمر ولم تشأ إخطار اللجنة الثلاثية المكونة منها، هي نفسها، ومن حكومة السودان والاتحاد الأفريقي حتى تعمل على تسوية هذا الأمر في حينه وقبل استفحاله. لقد قمنا بإبلاغ نائب الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بتفاصيل هذا الأمر.

إننا كما أشرنا، في مقدمة هذا البيان، لعلى أتم الاستعداد للتعاون مع العملية لتحقيق الأهداف المشتركة المعتمدة على القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي أُنشئت بموجبه، بما في ذلك استراتيجية الخروج والبناء على ما قام به الفريق الثلاثي المكون من حكومة السودان والعملية والاتحاد الأفريقي، ويسرنا، في هذا الصدد في نهاية مداخلتي، أن نرى أيضا في التقرير إشارات واضحة إيجابية لهذا التعاون من قبل حكومة السودان وما تحقق من إنجازات، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: أولا، انخفاض حالات التروح خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وقد ورد ذلك في التقرير. وثانيا، توضيح الهدف من عمليات القصف الجوي للجماعات المسلحة، كما جاء في الفقرة ٣ من التقرير: "وقد نجح القصف الجوي والهجوم البري جنبا إلى جنب في طرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من قرى روكيرو ورواتا ووبرقو" (S/2015/729، الفقرة ٣).

ثالثا، إن قوات العملية قد قامت كما ورد في الفقرة ٤٢ من التقرير بتنفيذ عدد كبير جدا من الدوريات ومرافقة قوافل الإغاثة الإنسانية، مما يدحض الاتهامات المتعلقة بتقييد حركة هذه القوات. رابعا، نجاح الحكومة في إنهاء الاقتتال القبلي واحتواء آثاره، كما ورد في الفقرة ٧٣ من التقرير. خامسا، قيام الأمين العام مشكورا بتقديم الشكر لحكومة قطر على دعمها لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي تتفاعل معها وتلتزم بها حكومة السودان التزاما كاملا، والتي تلتزم بها الأمم المتحدة التي دعت إلى إجراء المفاوضات ورعتها وشاركت في تنفيذ بنودها. سادسا، إحراز تقدم في عملية الحوار الداخلي في دارفور، كما ورد في الفقرة ٧٥ من التقرير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.